

في ظل تزايد موجات الحر وخسائر المزارعين إنشاء صندوق تعويض أضرار الكوارث الطبيعية

واصف شرارة

ارتفعت خلال الأسبوع المنصرم، ومع تزايد ارتفاع درجات الحرارة بشكل غير مسبق، صيحات المزارعين الذين تضررت مواسمهم التي كانوا يعلقون عليها الآمال وباتوا عرضة لخسارة كبيرة لا يمكنهم تحمل آثارها وحيث يتطلعون إلى من يعوض عليهم معيدين إلى الأذهان مطالبتهم بإنشاء صندوق دعم عند حصول الكوارث الطبيعية يمكنه في هذه الحال والحالات المماثلة (الصقيع - السيول - الحر الشديد) التدخل. وتزداد المطالب خاصة مع تكرار جوائح طبيعية أخرى ليست أقل ضرراً من الجفاف، وتتسبب بمأس تقع على المزارعين الذين تلحق بهم خسائر كبيرة جراء حدوث سيول أو عواصف تتلف محاصيلهم الزراعية. لذا فإن إنشاء صندوق دعم الكوارث صار مطلباً ضرورياً وملحاً لا بد من وجوده في ظل التقلبات المفاجئة والتغيرات المناخية التي نشهدها. وكم هي عديدة الحالات التي مرت وأدت إلى خسائر كبيرة لحقت بالمزارعين نتيجة الانخفاض المفاجئ في درجات الحرارة لهذا العام في أكثر من منطقة لبنانية والذي كانت نتيجته تلف نسبة كبيرة من ثمار أشجار اللوزيات والتفاحيات العاقدة الأزهار والتي قدرها المزارعون في حينه بنسبة ٤٠ - ٦٠% إضافة إلى معاناتهم والإرباكات الزراعية التي تعرقل عملهم وتعتبر حجر عثرة أمام زيادة الانتاج، مثل ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج وعدم التكافؤ بينها وبين أسعار المحاصيل الزراعية بما يؤثر سلباً على العملية الانتاجية والأرض والمزارع على حد سواء. كما أن ارتفاع أسعار المحروقات، لا سيما المازوت أثر ويؤثر في عملية الانتاج وهذا ما يضيف إلى السلبيات التي تؤدي بمحصولها النهائية إلى تراجع الانتاج وتخفف من حدة الالتصاق مع الأرض وتدفع إلى الانصراف إلى وسائل أخرى لكسب العيش، مما سيوصل إلى تصحر مساحات كبيرة وإلى هجرة زراعية لا تحمد عقبها .

سياسات التخفيف

إن سياسات التخفيف من أخطار الكوارث الطبيعية وآلياتها المؤسسية قائمة على عدة مستويات في الدول العربية ويمكن الاستفادة من تجاربها في هذا المضمار لأن الحاجة ماسة إلى أسلوب استراتيجي جديد لتحسين تأثيرها وكفاءتها، بحيث تركز على التخفيف من الكوارث بدلاً من الاستجابة للكوارث نفسها. كما ان سن القوانين للتخفيف من خسائر الكوارث خطوة تنموية هامة تعمل على إيجاد الهيكلية التي تمكن من وضع استراتيجيات متكامل من خلالها التخفيف من خسائر الكوارث مع التنمية وعملية العودة إلى الوضع الطبيعي. إن درء الأضرار والخسائر عن المزارع تبدو هدفاً وعنواناً أساسياً في رسم أي سياسة تنموية تهدف إلى تثبيت المزارع في أرضه وتشكل البند الأول في برعم القطاع الزراعي الذي ينتظر إنشاء هذا الصندوق كمقدمة لوقف عملية التراجع التي يشهدها هذا القطاع الانتاجي. وما الجهود التي يبذلها وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن لدعم هذا القطاع وتأمين الحماية له والسهر لإعادة تنظيمه ورفده بالخبرات والمؤهلات والتطلع إلى الجهات المانحة والقارضة للحصول على كل أشكال الدعم والمساعدة... ما هي إلا مؤشر الى إعادة الأمل للعاملين في هذا القطاع الذين يتطلعون إلى ما يصبو إليه فريق العمل الذي جعله الوزير بحالة جهوزية قصوى لإيجاد الحلول للمشاكل المزمنة التي يعانيها قطاع الزراعة منذ الاستقلال وعلى مر جميع العهود .

واصف شرارة